مملكـــــــة البحـــــــــرين

وزارة الداخليـــــــــة

لجنــة مكافحــة غســل الأمــوال
وتمويــل الإرهــاب

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح لمملكة البحرين

2027 – 2025

المقدمة:

تعمل مملكة البحرين على محاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من خلال الالتزام بالمعايير الدولية وتضمينها في الإطار التشريعي والإطار الرقابي، بالإضافة لتعزيز دور الجهات المعنية بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وتمكين جهات إنفاذ القانون ذات الصلة من العمل بشكل موحد ومنسق ومشترك استنادًا إلى المخاطر وتوجيه الموارد بالشكل الأمثل نحو الجوانب الأكثر خطورة.

وعليه قامت لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الجهات المعنية بتطبيق توصيات ومعايير حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، حيث قامت اللجنة من خلال فرق عملها المنبثقة منها بتعزيز الإجراءات الحالية وتسليط الضوء على أوجه القصور الموجودة، ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل اللازم لتنفيذها في سبيل رفع درجات التزام مملكة البحرين بالمعايير الدولية، وضمان فاعلية النظام الخاص بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، الأمر الذي يعكس دور مملكة البحرين الرائد، ويعزز التزامها ودورها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ويأتي هذا المستند في إطار الالتزامات الواجب على مملكة البحرين الالتزام بها، وعلى وجه الخصوص تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والتي تنص على أن الدول يجب عليها أن تحدد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المحيطة بالدولة وأن تعمل على تقييمها، وأن تقوم بتحديد آلية لتنسيق الإجراءات للحد من المخاطر، مع القيام بالعمل على تحديثها بصفة دورية مستمرة، ومن ضمن تلك الالتزامات كذلك أن تكون لدى الدولة آليات لتزويد كافة السلطات والجهات المختصة والهيئات والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالمعلومات اللازمة عن نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

وقد قامت مملكة البحرين بتنفيذ مضامين التوصيات والمعايير الدولية والمتعلقة بتحديد وفهم المخاطر من خلال إجراء تقييم وطني شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح على المستوى الوطني، حيث أشرفت لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برئاسة المركز الوطني للتحريات المالية على عملية تقييم المخاطر الوطنية، وتحديد نطاق المعلومات والإحصائيات المطلوبة استناداً للأدوات الدولية، من خلال عمل أمانة سر اللجنة مع فرق العمل المنبثقة، والجهات المختصة في تقييم المخاطر بالتعاون والتكامل مع ممثلي الجهات الحكومية ذات الاختصاص وبالتشاور مع القطاع الخاص.

حيث تأتي تلك الجهود في سبيل تحديد المخاطر من خلال تقييم وطني شامل يتم من خلاله تحديد التهديدات ونقاط الضعف والعواقب المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وذلك لتحديد المخاطر بصورة أكثر شمولية.

وبالتالي وضع خطة عمل على المستوى الوطني قائمة على نتائج تقرير التقييم الوطني للمخاطر هدفها فهم تلك المخاطر والتهديدات ومعالجة نقاط الضعف المرتبطة بها، والتعامل معها من خلال التوجيه الأمثل للموارد للحد والتصدي لتلك المخاطر، من خلال رسم إطار عمل شامل لكافة الجهات المعنية في مملكة البحرين.

وتتسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح بالمرونة لاستيعاب ما قد يطرأ من مستجدات أو تغييرات على هيكل المخاطر، لتتماشى مع طبيعة تلك الجرائم التي تتسم بالتطور وتغيير الأساليب المستخدمة لارتكابها، حيث تمت صياغة الاستراتيجية لتتواكب مع تلك المتغيرات وتسمح للجهات المعنية بالتعامل معها وفقاً للظروف.

الملخص التنفيذي:

أجرت مملكة البحرين أول تقييم وطني شامل للمخاطر في عام 2017، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في عام 2018، وقد أسهمت نتائج هذا التقرير في تعزيز إطار عمل المملكة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشمل ذلك تعديلات على القوانين والتشريعات، وتعزيز الجهود الرقابية والإشرافية في العديد من الجهات الحكومية، وعلى الرغم من أن التقييم الوطني للمخاطر خضع لتحديث لاحق في عام 2021، إلا أن تقرير التقييم الوطني للمخاطر 2025 يهدف إلى إعادة تقييم المخاطر بالنظر إلى التهديدات الناشئة والمخاطر الكامنة، ويعود ذلك في المقام الأول إلى زيادة التقدم التكنولوجي في جميع القطاعات، والتطورات في المنتجات والخدمات المقدمة في القطاعات التي شملها التقييم.

وبشكل عام، يعرض التقرير تحليلاً شاملاً للمخاطر الوطنية ونقاط الضعف المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها، ويأتي هذا التقييم بتحليل شامل باستخدام أداة البنك الدولي التي تساعد في تحديد التهديدات ونقاط الضعف في القطاعات التي شملها التقييم، في البداية، يُحدد التقرير المنهجية المُستخدمة لتقييم هذه المخاطر، ويدرس الوضع الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويُحدد المصادر والأساليب الرئيسية لأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، علاوة على ذلك، يستند التقييم إلى تحديد الجرائم الأصلية، وعدد البلاغات، والملاحقات القضائية، والإدانات.

نظراً إلى الموقع الجغرافي لمملكة البحرين، يأخذ تقييم التهديدات في الاعتبار تحديد التهديدات الوطنية والدولية على حد سواء، وبالتالي، تُقيّم نقاط الضعف في القطاعات المبلغة ذات الصلة، وتحديدًا المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، لتحديد مستوى المخاطر في سياق التهديدات المُحددة، وبشكل أكثر تحديدًا، تضمن التقييم مراجعةً لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحالية التي تعتمدها مختلف الجهات الإشرافية.

وفقاً لنتائج ومخرجات تقرير التقييم الوطني للمخاطر، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح (2025–2027)، وتؤكد مملكة البحرين التزامها السياسي رفيع المستوى من خلال اعتماد هذه الاستراتيجية عبر لجنة محاربة التطرف ومكافحة الإرهاب وتمويله وغسل الأموال.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح

حددت مملكة البحرين (10) أهداف استراتيجية أساسية مرتبطة بالتقييم الوطني للمخاطر والتي يتعين على الجهات المعنية الالتزام بما ورد فيها من أهداف لكي يتم تحقيق مستويات الالتزام المطلوبة بالمعايير الدولية، وتخفيف المخاطر التي قد تواجه المملكة بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

- **الهدف الأول**: تعزيز فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح على المستوى الوطني
- **الهدف الثاني**: زيادة فاعلية التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وتعزيز استرداد الأصول والرقابة على التدفقات المالية
- **الهدف الثالث**: زيادة فاعلية التنسيق بين الجهات المختصة لملاحقة جرائم غسل الأموال ومصادرة المتحصلات الإجرامية
- **الهدف الرابع**: تعزيز إطار الشفافية والوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي والرقابة المبنية على المخاطر على الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية
- **الهدف الخامس**: تعزيز الرقابة المبنية على المخاطر للحد من استغلال القطاع المالي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح
- **الهدف السادس**: ضمان فاعلية التدابير الوقائية لمكافحة استغلال قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح
- **الهدف السابع**: تعزيز إجراءات تحقيقات تمويل الإرهاب وضمان الاستفادة من التحريات المالية والحد من استغلال المنظمات غير الهادفة للربح
- **الهدف الثامن**: تعزيز الجهود الرقابية لمكافحة استغلال الأصول الافتراضية والتكنولوجيا المالية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح
- **الهدف التاسع**: زيادة فاعلية تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير
- **الهدف العاشر**: مواصلة تحديث إطار العمل القانوني والرقابي